والا فلا وان قدر على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود نزل
واومأ قائما وان قدر على القعود دون السجود اومأ قاعدا ولو كانت الارض
ندية يمثله بحيث لا يثبت وجهه يصلي على الارض ويسجد
وكذا لو كانت دابته جموحا بحيث لو نزل لا يركب الا بمعين او يشج
كثيرا كذلك او كان عجزه عن القبلة لعدم العلم بها اي بالقبلة وليس
بحضرته اي المصلي من يسأله عنها اي عن القبلة من اهل المكان
او العالم بها وان لم يكنه من اهل المكان ولا عبرة بغيرها اي بغير
العالم والاهل ويشترط فيه ان يكون من اهل الشهادة وحد
المضرع ان يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في النهر وليس عليه
ان يطلب من يسأله اذا لم يجد احدا ولا ان يقرع الابواب ولا
ان يمس الجدران لينال يوقيه شيء من المشقات فيجتهد اي
يبذل جهده ويصلي اي وجب عليه التحري ولو بسجود تلاوة وقيده
بعضهم بان تكون مستقيمة فلو كانت منحنية لا يجوز التحري ولو طالت
لانه ليس بقدر ولا تجوز صلاته قبل التحري ولو اصاب القبلة في
الحبس اي به على الا اذا علم يقينا بالاصابة بعد الفراغ لان ما شرط
لغيره يراعى حصوله لاكمال هذا كله اذا وقع تحريه على شيء ولو
تحرى ولم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر الصلاة وقيل يصلي
الى اربع جهات اي يصلي اربع مرات الى كل جهة مرة قال الحلبي
وهو الاحوط فلو تحول رأيه الى الجهة الاولى قبل يتم وقيل ان
يستقبل وقيل يتخير بين تأخير الصلاة وبين تكرارها الى اربع
جهات ولا يتحرى في محاريب بلدة دخلها ثم اعلم ان مسائل التحري
في القبلة لا تخلو عن وجوه اما ان يشك ولم يتحر او شك وتحرى
او شك ولم يتحر الا الاول فهو على الجواز حتى يظهر خطاؤه بيقين

او

او اكثر رأيه لان من ظاهر حال المسلم اداء الصلاة اليه فيجب حمل على
الجواز وان ظهر خطاؤه يلزمه الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان
الثابت باستصحاب الحال يرتفع بالدليل لانه فوقه واما الثاني فحكمه
انه على الصحة وان علم بالخطأ بعد الفراغ من الصلاة وان علم به
في اثنائها استدار ولا ينقسمه واما الثالث وهو ما اذا شك ولم يتحر فانه
يعيد هلان التحري افترض عليه فبنقسمه بتركه الا اذا علم بعد
الفراغ انه اصاب القبلة على ما قدمناه وان علم في اثناء الصلاة
يستقبل وعنه ابي يوسف يبني وان تحرى ووقع تحريه الى جهة
فصلى الى جهة اخرى لا تجزيه اصاب او لم يصب اما اذا لم يصب
فظاهر وكذا اذا اصاب لان الجهة التي ادى اليها اجتهاده صارت
قبلة له قيامة مقام الكعبة بحقه فلا يجوز تركه وفيه خلاف
ابي يوسف وعلى هذا الوصلي في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر
انه طاهر او صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه طاهر او صلى الوضوء
وعنده ان الوقت لم يدخل ثم ظهر انه صلى بعد الدخول لا يجزيه
لانه لما حكم بافساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريه فلا
جائزة وان ظهر بخلافه وفي التبيين مرتبا الى التجيس رجل تحرى
القبلة فاخطأ فدخل في الصلاة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه
الى القبلة ثم دخل في صلاة وقد علم حالته الاولى لا تجوز صلاة
الداخل لانه دخل في صلاة وعلم ان الامام بنى على الخطأ في اول صلاته
ولو قام اللاحق للقضاء فعلم ان امامه كان على الخطأ بطلت صلاته
بخلاف المسبوق انتهى وعلله الحلبي بان اللاحق مقتد فيما يقضيه
والمقتدي اذا ظهر له وجود الامام ان القبلة غير الجهة التي يصلي
اليها الاقام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه استدبر خالقا مامه في تلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)